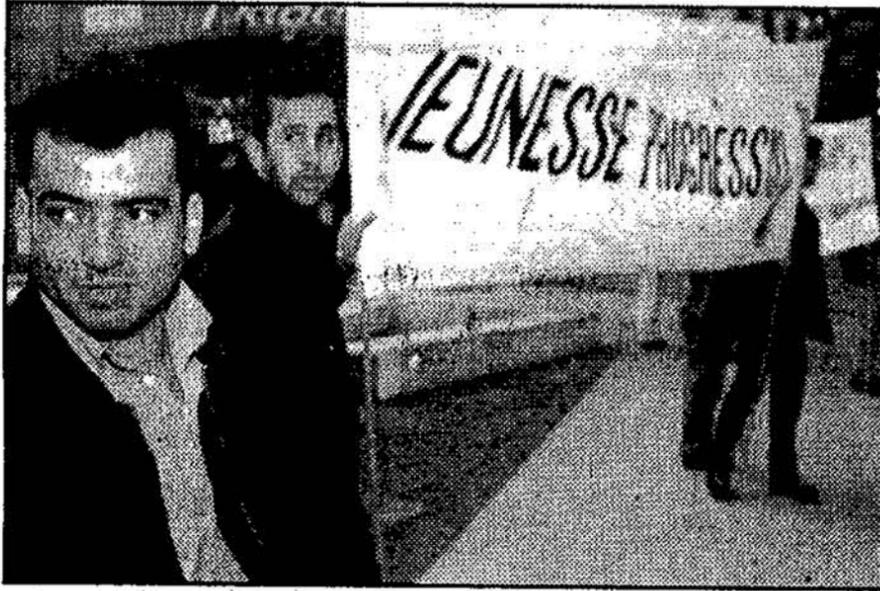


المصدر: الأهرام
التاريخ: ١/١٧

سويسرا واللاجئون.. وسياسة «ترحيل ما يمكن ترحيله»!



مظاهرات في بون ضد سياسة الترحيل

القضية التي تصدر
الأجندة السياسية
السويسرية في مستهل
الآلفية الثالثة هي قضية
اللاجئين بشكل عام،
و(قضية اللاجئين من
شعب كوسوفا بشكل
خاص) سيما بعد أن تبين
- احصائياً - أن سويسرا
ظلت لسنوات طويلة
أرض اللجوء السياسي
والاقتصادي والديني بلا
منازع في أوروبا..

مخاطر العودة

لكن يبدو أن مخاطر العودة بدت في
عيون اللاجئين في سويسرا أكبر كثيراً
من أية اغراءات، فأحجم كثيرون منهم عن
العودة خوفاً من المستقبل غير المضمون
الذي ينتظرهم ناهيك عن أن الألغام التي
زرعها الجيش الصربي في ضواحي
وأقاليم كوسوفا جعل خطر الموت هو سيد
الموقف سيما وأن الدراسات الميدانية التي
تشرف عليها الأمم المتحدة تؤكد أن عدد
الألغام التي زرعتها الجيش الصربي تزيد
على ٤٠ ألف لغم وأن الفترة من يونيو إلى
أكتوبر الماضيين شهدت مقتل ٦٦ شخصاً
وجرح ٢٥٥ آخرين.. وأنه على الرغم من
الجهود الدولية المبذولة لتنظيف ضواحي
وأقاليم كوسوفا من الألغام فلم يتم سوى
نزع الغام نحو خمسة كيلو مترات من بين
أربعة آلاف كيلو متراً! وأن هذه المساحة
تحتاج إلى نحو ثلاث سنوات لكي تكون
مأمونة للسكان!

وبالمقابل فإن السلطات الفيدرالية
السويسرية، لم تقف مكتوفة الأيدي إزاء
مراوغة اللاجئين ورفضهم العودة،
فوضعت قبل فترة «خطة ترحيل» مقسمة
إلى ثلاث فئات أو شرائح.

■ الفئة الأولى يتم الاستعانة برجال
البوليس لترحيلها، على أن تنتهي مهمتهم في

والشق الثاني يتعلق بالقوات العسكرية
السويسرية الموجودة خارج البلاد،
وتحديداً في كوسوفا حيث يدور جدل
واسع حالياً حول ما يعرف بالمهمة
الإنسانية أو المهمة العسكرية لهذه القوات
بالمقارنة مع قوات دول أخرى هي ألمانيا
والنمسا موجودة في كوسوفا بنفس
الغرض.

والثابت أن الحكومة الفيدرالية كانت
قد قررت مؤخراً إعطاء مهلة إضافية
تمتد حتى ٣١ مايو عام ٢٠٠٠ لكي
يتسنى اقناع اللاجئين الكوسوفيين
بمغادرة الأراضي السويسرية من
جانب، وترتيب أوضاعهم في بلادهم
بعد العودة، من جانب آخر عبر «برامج
العودة» التي تغري بها اللاجئين
فالكوسوفيون الذين أبدوا رغبتهم في
العودة قبل نهاية نوفمبر الماضي
حصل كل شخص منهم على ٢٠٠٠
فرنك و١٠٠٠ فرنك عن كل طفل

ولزيد من الاغراء، وضع المكتب
الفيدرالي للاجئين لائحة تؤكد أن الراغبين
في مغادرة سويسرا، والعودة إلى
كوسوفا في الفترة من أول ديسمبر ١٩٩٩
وحتى ٣٠ أبريل ٢٠٠٠ سوف يحصلون
على نصف المبلغ السابق.. أما اللاجئين
الأخرون الذين سيغادرون سويسرا حتى
٣١ مايو فلن يحصلوا على أي شيء!

وتؤكد مصادر حكومية في مدينة برن
العاصمة أن هناك أكثر من ١٠ آلاف
لاجئ من كوسوفا سوف يستفيدون من
برامج العودة بحسب الفئات التي
ذكرناها.

أما الاحصاءات الرسمية فتشير إلى أن
١٢ ألف لاجئ، عادوا إلى ضواحي
كوسوفا حتى نهاية سبتمبر ١٩٩٩

وفى إطار الجدال الدائر حالياً حول
اعتزام الحكومة الفيدرالية تغيير سياستها
الخاصة بمشاركة القوات العسكرية ضمن
قوات حفظ السلام الدولية من جانب، أو
بخطة الترحيل العسكري للاجئين من
جانب آخر، فإن السؤال حول دوافع هذا
التغيير يجعلنا نبحث عن الاجابة في
مجملة المواقف السويسرية إزاء الاجانب
واللاجئين عامة.

في الواقع يمكن أن نقول إن لمشكلة
اللاجئين في سويسرا شقين الأول يتعلق
بسياسة الأبعاد التي قررتتها الحكومة
الفيدرالية مؤخراً، ويشرف على تنفيذها
مكتبان الأول هو المكتب الفيدرالي
للاجئين، والثاني المكتب الفيدرالي
للاجانب، وتستهدف تفرغ الأراضي
السويسرية من آلاف اللاجئين الذين
جاؤوا في السنوات العشر الماضية
بكثافة ضخمة، وأصبحوا عبئاً - غير
مضمون العواقب - على الخريطة
الاقتصادية والسياسية في مختلف
كانتونات سويسرا.

وفي برن العاصمة تم افتتاح أربعة مكاتب مخصصة لصرف مساعذات العودة وجرى نفس الشيء في عدد من الكانتونات الفيدرالية.

أما السبب الذي جعل قضية اللاجئين تتصدر الأجندة السياسية في الألفية الجديدة فهو أن عددا من الأحزاب السياسية مثل حزب العمل، والحزب الاشتراكي، وحزب الخضر قد سبقت مطالب فئات من اللاجئين مثل فئة الاكراد العراقيين.

الشق الثاني لقضية اللجوء يتعلق بالقوات العسكرية السويسرية والدور المنوط بها وهل هو بالضرورة دور عسكري أم دور انساني والمحقق أن هذه المشكلة قد تفجرت عند انتهاء مدة القوات العسكرية السويسرية في كوسوفا في نهاية ديسمبر الماضي وتثار جدال حولها وهل ستبقى لمدة اضافية أم سينتهي دورها في الموعد المحدد والمعروف أن قوام هذه القوات هو ١٦٠ جنديا، وأسلحتهم من النوع الخفيف اذ يحمل نصفهم بنادق أو مسدسات صغيرة بينما يتسلح زملاؤهم من الألمان، والنمساويين بأسلحة ثقيلة، وهو ما اثار انتقاد جاك دوس الرجل الثاني في الجيش السويسري عندما زار كوسوفا وتفقد جنوده المتمركزة في جنوبي غرب البلاد.

صحيح ان القوات السويسرية تقوم بدعم من الهام الإنسانية مثل توفير بعض الأدوية الطبية وانشاء بعض المدارس التعليمية إلا أن القوات الحليفة (الالمانية والنمساوية على وجه الخصوص) تقوم بمهام دفاعية!

وفي هذا الخصوص صرح جاك دوس بأنه مكلف بالاعداد للمستقبل وقال لو أن القانون العسكري الذي يسمح بارسال وحدات عسكرية الى الخارج سوف يتغير فالواجب يحتم أن يكون هناك نوع من الجنود المتطوعين لكي يقوموا بالمهام الإنسانية.

لكن هذا النوع من الجنود سوف يحتاج إلى تدريب قد تصل مدته إلى ستة أشهر.

والسؤال الذي يدور الآن في الأوساط الفيدرالية هو: هل ستشارك سويسرا في القوات الدولية في مناطق الصراع المتهبة في العالم في القرن الجديد.. وماهي طبيعة هذه المشاركة هل ستكون عسكرية صرفة أم إنسانية صرفة.. سيما وأن القوات العسكرية السويسرية الوحيدة الموجودة في الخارج هي تلك القوات المكلفة بحراسة الفاتيكان!

يبقى أخيرا أن نذكر أن الجدل السياسي السويسري الراهن يعتزم إنهاء الالتزامات السويسرية في الخارج والداخل معا بشأن ظاهرة اللاجئين وما يترتب عليها من تبعات سياسية واقتصادية وأمنية.

وفي هذا الاطار تذكر الاحصاءات أن ٢٥٠٥ أشخاص قد رحلوا اراديا في عام ١٩٩٦، و١٢٧٩ شخصا قسرا بينما اختفى ٦٦٠٤ أشخاص وفي عام ٩٩ زادت النسبة كثيرا، فرحل اراديا ٤٣٠٥ اشخاص، ورحل قسرا ٢٧٤٢ شخصا، واختفى ١١ ألف شخص و٧٦١.

وكان طبيعيا أمام سياسة الترحيل القسري أن تتسع موجات الاحتجاج بين اللاجئين من مختلف الجنسيات، فلا يكاد يمر اسبوع دون أن تشهد ميادين المدن السويسرية الكبرى بعض المظاهرات التي تنادي بالرافة باللاجئين، واعادة النظر في الاجراءات الأخيرة الخاصة بطرد اللاجئين من بين هذه المظاهرات مظاهرات الاكراد الذين رفعوا لافتات يطالبون السلطات الفيدرالية بايقاف ترحيل اللاجئين وقد اندلعت هذه المظاهرة تحديدا عقب صدور بيان حكومي فيدرالي يوصى بعدم اعتبار منطقة شمال العراق من مناطق الصراع! وهو ما يعني امكانية ترحيل اللاجئين الاكراد إليها دون خوف على مصيرهم.

مظاهرة احتجاج

وقد أعلن المتظاهرون رفضهم لهذا البيان، وأكدوا أن أرقام منظمة امنستي

الدولية تؤكد أن الخطر لايزال قائما في منطقة شمال العراق، وطالبوا في ذات الوقت بأن تنظر إليهم سويسرا انسانية ولا تجبرهم على العودة لأن حياتهم هي ثمن هذه العودة الاجبارية وعلى الرغم من ذلك، فإن الكانتونات الفيدرالية تتمسك بسياسة الترحيل القسري وتسعى كما تقول فيرجيني كلاريه المتحدثة باسم المكتب الفيدرالي للأجانب إلى التغلب على جميع المشكلات التي تعترض عملية الترحيل مثل مشكلة (جهولي الهوية) فقد تبين أن مئات من طالبي اللجوء لا يحملون أوراقا رسمية، ومن ثم يصعب تحديد هويتهم.. كما يصعب تحديد الجهة التي ينبغي ارسالهم إليها!!

لكن - حسبما يبدو لي - فإن اصرار السلطات الفيدرالية السويسرية لم تتأثر على الاطلاق بهذه الصعوبات والدليل على ذلك أنها قررت انشاء قسم خاص بالترحيل منذ أكتوبر الماضي أن تكون له سلطات كبيرة في جميع الاجراءات وهو ما يعني أن ٢٥٪ من طالبي اللجوء سوف يتولى هذا القسم بحث اوراقهم مباشرة والبت فورا في اعادتهم إلى بلادهم.

رسالة برن

د. سعيد اللاوندي

المطار وتذكر الاحصاءات أن الخطة نجحت في ترحيل ٦٢٨٢ شخصا من هذه الفئة.

■ أما الفئة الثانية فيكون لرجال البوليس دور أكبر معها حيث يقوم مفتشان باصطحاب الشخص المراد ابعاده إلى أرض المطار وتكون حركته مقيدة من خلال الاغلال التي توضع في يديه! وقد تم ترحيل ٤١ شخصا بهذه الطريقة.

■ أما الفئة الثالثة والتي تم ترحيل نحو ٢٥٠ شخصا منها، فهي الأكثر قسوة، حيث يصطحب خمسة رجال من البوليس (الضحية) لإجباره على صعود الطائرة ويظلون معه حتى يصل إلى كوسوفا وهو مكتم، ومغلول القدمين واليدين، وتفصله عن باقي الركاب ستارة.. ويبدو كما لو أنه من المعتقلين، وليس من اللاجئين المجبرين على العودة إلى بلادهم!

الطرد القسري

ولقد أثارت هذه الفئة لغطا واسعا في جميع الأوساط السياسية والشعبية في سويسرا، لأنها تندرج تحت عنوان (الطرد القسري) وقد شكوا اللاجئون من سوء المعاملة، وذكر نفر منهم أن رجال البوليس السويسري كانوا يضربونهم بقسوة، ويصصفون في وجوههم لاجبارهم على العودة وأوضع أحدهم أن واحدا من رجال البوليس الذين كانوا يصطحبونه في رحلته قد وضع غمامة على عينيه، وعندما قاوم ذلك انهال بأسنانه عليه عضا! والمعروف أن خطة الترحيل كانت تتم بالتنسيق مع شركة الطيران السويسرية الوطنية التي قررت أمام قسوة هذه الطريقة أن توقف الترحيل القسري للاجئين خصوصا بعد أن مات أحد اللاجئين الفلسطينيين في المطار في مارس الماضي ربما تحت ضغوط وعنف رجال البوليس! لكن مصادر فيدرالية تؤكد أن الخطة لا تزال مستمرة، رغم ذلك، وأن محاولات أخرى تجرى مع شركات أخرى لكي توافق على تطبيق خطة الترحيل القسري!

وتذكر الوثائق أن نحو ٢٣ ألفا و٧٠٦ لاجئين قد غادروا الاراضي السويسرية. صحيح أن أكثر من نصفهم قد سجلتهم الادارة السويسرية تحت خانة مفقودين أو مختطفين إلا أن فيرجيني كلاريه المتحدثة باسم المكتب الفيدرالي للاجئين تؤكد أنهم لم يخطفوا وإنما قرروا البقاء في سويسرا بطريقة غير شرعية، وشيء شبيه بذلك حدث في عام ١٩٩٨ عندما غادر نحو ٦٠٪ من اللاجئين الكوسوفيين الاراضي السويسرية، بينما بقي ٤٠٪ تحت ستار الهجرة غير الرسمية!